



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

دراسة حول
دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي

د. الوليد طلحة

صندوق النقد العربي

2019

صندوق النقد العربي 2019

مفرد الطبع محفوظة

يعد هذه الدراسات الاقتصادية أعضاء الدائرة الاقتصادية بصندوق النقد العربي، وينشرها الصندوق. تبحث هذه الدراسات في قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجهات نظر مؤلف الدراسة.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسات أو ترجمتها أو إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب 2818، أبوظبي – دولة الامارات العربية المتحدة

هاتف: 6171552 – 2 – 971+

فاكس: 6326454 – 2 – 971+

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

Website: <http://www.amf.org.ae>

المحتويات

2.....	تمهيد
3.....	أولاً: مفهوم الهوية الرقمية
5.....	ثانياً: الأطر القانونية والتشريعية
6.....	ثالثاً: الجهود الدولية
9.....	رابعاً: أفضل الممارسات العالمية
12.....	الهند: نظام "أدهار" للهوية الرقمية
16.....	تنزانيا: تطور نظام تسجيل المواليد باستخدام الهاتف الذكي
17.....	خامساً: جهود الدول العربية في تبني نظام الهوية الرقمية
20.....	الإمارات: تطور برنامج الهوية الرقمية والاستراتيجيات المصاحبة
21.....	سادساً: دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي
23.....	مبادئ الهوية الرقمية وقاعدة أعراف عميلك في الدول العربية
24.....	سابعاً: الإنعكاسات على صعيد السياسات
26.....	قائمة المراجع والمصادر:

الأشكال

5.....	شكل (1): نطاق تغطية تسجيل المواليد على مستوى الأقاليم الجغرافية المختلفة حول العالم (%)
10.....	شكل (2): نسبة السكان فوق سن الخامسة عشرة الذين ليس لديهم إثبات للهوية (%)
11.....	شكل (3): نظام تسجيل المواليد في تنزانيا
12.....	شكل (4): نظام تسجيل المواليد في باكستان
13.....	شكل (5): نطاق تغطية تسجيل المواليد في الهند حسب النوع والمنطقة الجغرافية (%)
14.....	شكل (6): استخدام الهوية الرقمية في إستونيا
15.....	شكل (7): نسبة السكان الذين ليس لديهم بطاقات هوية رقمية (حسب النوع) (%)
18.....	شكل (8): نسبة السكان غير المسجلين في سجلات الهوية الرقمية في الدول العربية (%)

المستخلص

تكمن أهمية الدراسة في الدور الكبير الذي تلعبه أنظمة الهوية الرقمية في تسهيل المعاملات اليومية سواء كان ذلك على مستوى الفرد (المستفيد من الخدمة) أو على مستوى الدولة (مقدم الخدمة). كما أنها تساهم في التحديد الدقيق للتعداد السكاني، ودعم هدف تعزيز الشمول المالي، فضلاً عن المساهمة في التحديد الدقيق لفئات المجتمع المختلفة ومدى أحقيتها من الاستفادة من الخدمات الحكومية المقدمة، وتسهيل عملية تحول عدد كبير من الأنشطة غير الرسمية إلى منظومة القطاع الرسمي. تتطرق الدراسة لعدد من الجوانب المهمة على المستوى التطبيقي، حيث تستعرض الجهود الدولية والإقليمية لتطوير وتعزيز استخدام الهوية الرقمية بالإضافة إلى أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال من خلال استعراض التجارب الناجحة لبعض الدول مثل استونيا والهند والإمارات وتنزانيا وباكستان وغيرها.

تبنت الدراسة مجموعة من التوصيات على صعيد السياسات من ضمنها ضرورة توفير الأطر القانونية والتنظيمية والتشريعية اللازمة بما يضمن حماية حقوق حاملي الهوية، والجهات المصدرة للهوية بالإضافة إلى الجهات المتعامل معها. بالإضافة إلى ضرورة التنسيق والترتيب بين الجهات ذات الصلة بما يضمن تغطية كل الجوانب المرتبطة بالهوية الرقمية. وتعتبر البنية التحتية كذلك من أهم المطلوبات التي يجب توفرها، وتشمل الأجهزة والمعدات والبرامج الرقمية المستخدمة.

ABSTRACT

The study aims at enhancing the role of digital ID in not only promoting financial inclusion in Arab countries but also facilitating day-to-day transactions on either individual or state level. The importance of the study lies in the significant contribution of digital ID systems to accurately identify targeting groups who are eligible to access social safety nets, government services, and other services. The study reviews the international efforts aiming to encourage the use of the digital ID and sheds lights on the international best practices.

Moreover, the study adopts a set of policy recommendations for Arab countries, including the need to provide the necessary legal, regulatory, and legislative frameworks to ensure the data holders' identity and issuers alike is entirely protected. Additionally, coordination between concerned authorities is strongly recommended to ensure that all the dimensions of digital identity are fully covered. Infrastructure as well is a primitive requirement that has to be met, including equipments, hardware, and software.

تمهيد

أصبح موضوع الهوية الرقمية يحظى باهتمام كبير في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم لما له من تأثير مباشر على حياة الأفراد على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. تُعتبر الهوية الرقمية انعكاساً للهوية التقليدية التي ما زالت تستخدم في بعض الدول العربية، إلا أنه في ظل التطورات التقنية المتسارعة التي يشهدها العالم، وظهور مبادرات ترتبط برقمنة الخدمات العامة في إطار الحكومات الإلكترونية (E-government)، وانتشار الخدمات المالية الرقمية شهدت دول العالم اهتماماً متزايداً بالهويات الرقمية.

تجدر الإشارة إلى أن كل الخدمات التقنية سابقة الذكر يمكن تبنيها والتعامل معها باستخدام الهوية التقليدية، غير أن ما يميز استخدام الهوية الرقمية هو أنها تساعد على تسهيل الوصول إلى هذه الخدمات من خلال تشجيع تطوير أنظمه هويه العملاء. علاوة على ذلك يساهم استخدام الهوية الرقمية بدلاً من الهوية التقليدية في التحديد الدقيق للتعداد السكاني، ودعم هدف تعزيز الشمول المالي، فضلاً عن المساهمة في التحديد الدقيق لفئات المجتمع المختلفة ومدى أحقيتها من الاستفادة من الخدمات الحكومية المقدمة، وتسهيل عملية تحول عدد كبير من الأنشطة غير الرسمية إلى منظومة القطاع الرسمي.

رغم الفوائد التي توفرها الهوية الرقمية، إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجه الحكومات على صعيد تطبيقها وتكمن في كون كافة حلول الهوية الرقمية تتم على المستوى المركزي، فيما يصعب تطبيقها لا مركزياً في بعض البلدان سواء كان ذلك على المستوى الجغرافي أو على المستوى القطاعي نتيجة لعدم توفر خاصية التشغيل البيئي للأنظمة، إلى جانب التحدي عند الاستخدام عبر الحدود بين الدول. كما أن هناك مخاطر أخرى ترتبط بالهوية الرقمية ممثلة في المخاطر المتعلقة بحماية البيانات، والتعدي على الخصوصية⁽¹⁾.

في ضوء ما سبق، تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على الهوية الرقمية ودورها في دعم الشمول المالي من خلال التطرق إلى بعض التجارب الإقليمية والدولية الناجحة لتطبيق نظم الهوية الرقمية بما يمكن من تبادل الخبرات والتجارب في هذا الشأن.

يتكون هيكل الدراسة من ستة أجزاء، يتطرق الجزء الأول إلى مفهوم الهوية الرقمية، ويتناول الجزء الثاني الأطر القانونية اللازمة لضمان تصميم نظام قوى وفعال للهوية الرقمية، أما الجزء الثالث، فيتضمن أفضل الممارسات العالمية لعدد من الدول، حيث يتم التركيز على كل من تجربة الهند، وإستونيا، وتنازانيا،

1 كاي فاجنر وإيلي ستفينز (2019). "الشمول المالي يبدأ بالهوية للجميع، الهويات الرقمية وتعميم الخدمات المالية، الإتحاد الأوروبي".

وباكستان بشيء من التفصيل. ويتناول الجزء الخامس جهود الدول العربية في تبني نظام للهوية الرقمية، ويسلط الضوء على تجربة الإمارات في هذا الصدد. في حين يتضمن الجزء السادس دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي والمبادئ والتوجيهات التي أصدرتها مجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة التي يتولى صندوق النقد العربي أمانتها الفنية.

أولاً: مفهوم الهوية الرقمية

يتباين تعريف الهوية الرقمية (البيومترية)⁽²⁾، حيث يُعرفها المنتدى الاقتصادي العالمي [World Economic Forum (WEF)] بأنها "مجموعة من السمات الفردية التي تصف الشخص الطبيعي أو الاعتباري، وتحدد معاملاته التي يمكن أن يشارك بها". وفقاً للمنتدى هناك سمات أساسية لا بد من توفرها في الهوية الرقمية بما يشمل ثلاث مجموعات: السمات المتأصلة (العمر)، والسمات الموروثة (السلوك)، والسمات المميزة (رقم المُعرف). تختلف هذه السمات باختلاف مجموعات المستخدمين الرئيسيين متمثلة في: الأفراد، والكيانات القانونية، والأصول. تُمكن السمات الكيانات من المشاركة في المعاملات عن طريق الإثبات للطرف المقابل، أن لديها السمات المحددة المطلوبة لتنفيذ المعاملة ذات الصلة⁽³⁾.

أما معهد ماكينزي العالمي فيطلق مصطلح المُعرف الرقمي على الهوية الرقمية ويعرفها بأنها "عملية تحديد الهوية التي يتطلب التحقق منها ومصادقتها درجة عالية من التأكيد، باستخدام القنوات الرقمية فريدة التصميم التي لا يمكن تقليدها أو تزويرها، بما يحمي خصوصية المُستخدم ويضمن حماية البيانات الشخصية"⁽⁴⁾.

في المقابل، يُعرف المعهد الدولي للتمويل [International Institute of Finance (IIF)] الهوية الرقمية بكونها تتمثل في "تجميع للسمات التي يتم التقاطها إلكترونياً وتخزينها لشخصية فريدة يُمكن التعرف عليها، ويمكن ربطها بشخص طبيعي. على النقيض من الهوية التقليدية، فإن الهوية الرقمية تُشكل الأساس الذي يمكن البناء عليه لتسهيل تفاعل الشخص مع الكيانات الأخرى (مثل هيئات القطاع العام أو الكيانات الخاصة مثل المؤسسات المالية)⁽⁵⁾. بالإضافة إلى التعريفات سابقة الذكر والصادرة عن منظمات دولية، هناك مؤسسات دولية أخرى أصدرت تعريفات للهوية الرقمية متشابهة بعض الشيء، مثل الإتحاد الدولي

² المقياس البيومتري يمثل الصفات الحيوية التي يمكن من خلالها التحقق من شخصية الإنسان عن طريق الأجسام البشرية لأنه يضم وسائل التعرف على الهوية للأشخاص تلقائياً على أساس الصفات الشكلية والفسولوجية والتشريحية الخاصة بكل شخص.

³ World Economic Forum (2016), "A Blueprint for Digital Identity: The Role of Financial Institutions in Building Digital Identity".

⁴ McKinsey Global Institute (2019), "Digital Identification: A key to inclusive growth".

⁵ Institute of International Finance (IIF), (2019). "Digital Identity: Key Concepts".

للاتصالات [International Telecom Union (ITU)]، والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي [International Standardization Organization (ISO)]، وغيرها.

تكمن أهمية الهوية الرقمية في أن التقديرات تشير إلى أن هناك حوالي تريليون نسمة ليس لديهم هويات تقليدية في بلدانهم. كما أن من بين كل إمرأتين في الدول ذات الدخل المنخفض هناك إمرأة واحدة ليس لديها هوية، مما يحد من إمكانيه حصولها على الخدمات الأساسية، والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية. فضلاً عن وجود حوالي مليار شخص حول العالم ليست لديهم أوراق ثبوتية أساسية⁽⁶⁾. كما أن حوالي 3.4 مليار شخص وعلى الرغم من امتلاكهم لإثبات للهوية بشكل أو بآخر، لا يتمتعون إلا بقدرة محدودة على استخدام هويتهم في العالم الرقمي⁽⁷⁾. في ضوء ما سبق تسعى الحكومات إلى تبني نظم الهوية الإلكترونية نظراً لأهميتها، حيث وصل عدد الدول التي لديها أنظمه الهوية الرقمية إلى حوالي 161 دولة حول العالم، مما يعزز الحاجة إلى ضمانات حماية الخصوصية⁽⁸⁾.

يشير الشكل رقم (1) إلى نطاق تغطية تسجيل المواليد على مستوى الأقاليم الجغرافية المختلفة حول العالم، ويتضح من الشكل أن بعض الأقاليم حققت نطاق تغطية شامل بلغ 100 في المائة مثل أمريكا الشمالية، وأوروبا وشرق آسيا. في حين وصلت نسبة من لديهم أوراق ثبوتية بالنسبة إلى إجمالي السكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأمريكا اللاتينية إلى حوالي 92 في المائة و94 في المائة على التوالي، وتعتبر منطقة أفريقيا جنوب الصحراء من أقل المناطق الجغرافية تسجيلاً للمواليد التي وصلت فيها نسبة التغطية إلى حوالي 46 في المائة، فيما تبلغ النسبة في جنوب آسيا 65 في المائة.

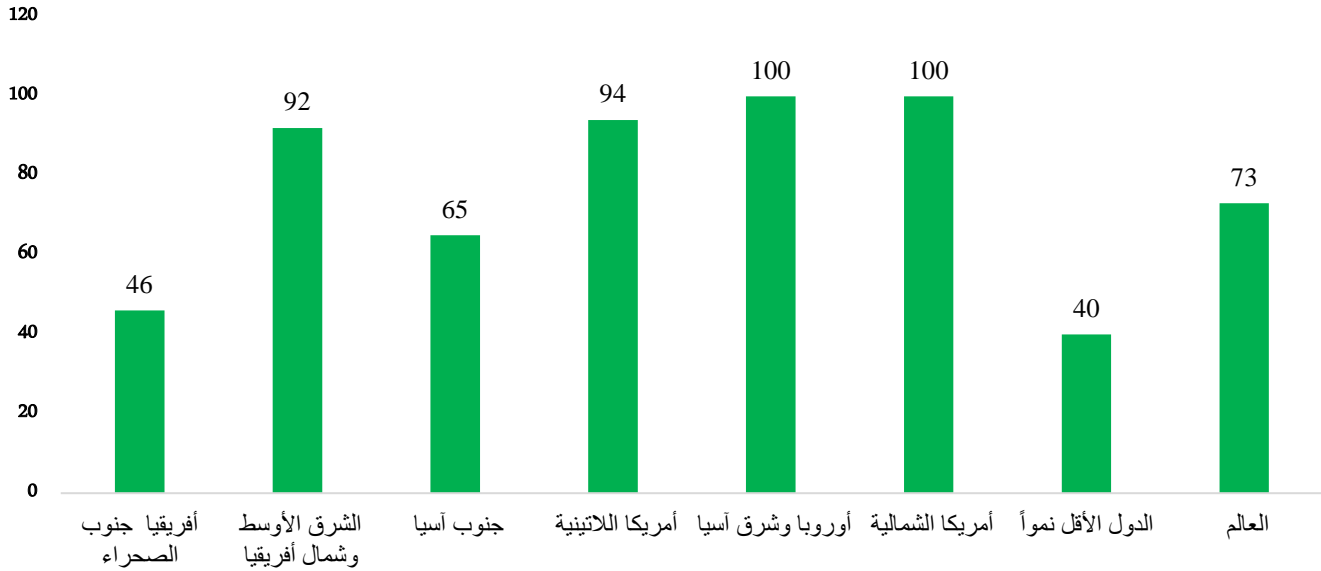
⁶ World Bank, (2019). "Identification for Development ID4D".

⁷ McKinsey Global Institute, (2019). "Digital Identification: A key to inclusive growth".

⁸ World Bank, (2019). Op cit.

شكل (1):

نطاق تغطية تسجيل المواليد على مستوى الأقاليم الجغرافية المختلفة حول العالم (%)



Source: World Bank (2018), Global ID4D Dataset.

ثانياً: الأطر القانونية والتشريعية

يوازن صناع السياسات في الدول ما بين اعتبارات حماية خصوصية بيانات الأفراد، وما بين المصلحة العامة بما يتيح إمكانية الاطلاع على هذه البيانات لأغراض التحقيقات الجنائية أو غيرها مثل الأوامر القضائية. بناءً عليه لجأت بعض الدول إلى إصدار قوانين تنظم الأمور المتعلقة بالهوية الرقمية. تعتبر **الهند** من بين الدول القليلة في العالم التي لديها قانون للهوية الرقمية متمثل في "قانون آدهار 2016" الذي ينظم الإفصاح عن المعلومات البيومترية الأساسية. في **جنوب أفريقيا**، يجوز وفقاً "لقانون حماية المعلومات الشخصية رقم (4) لعام 2013" إنشاء معلومات صاحب الهوية الرقمية بدواعي المصلحة العامة. أما في **استراليا**، فيتضمن قانون الخصوصية الإتحادي لسنة 1988 مبادئ الخصوصية التي تقضي بعدم استخدام أو إنشاء المعلومات الشخصية للفرد دون موافقته.

على مستوى الدول العربية، لا يوجد أطر قانونية ذات صلة مباشرة بأنظمة الهوية الرقمية القائمة أو تلك التي في طور التنفيذ. ولكنها تمتلك قوانين ترتبط بأنظمة الهوية التقليدية، والجهات التنفيذية المسؤولة عن مهام الإصدار والاشراف عليها، كما هو الحال في **الإمارات** التي أصدرت قانون إنشاء هيئة الإمارات

للـهوية"، "واللائحة التنفيذية للقانون الإتحادي رقم (9) لسنة 2006" الخاصة بنظام السجل السكاني وبطاقة الهوية.

بالتالي تحتاج الحكومات العربية إلى توفير بيئة ملائمة لتبني برامج الهوية الرقمية وذلك بما يستوعب الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية اللازمة لذلك. يُشار إلى أن البنك الدولي يأخذ زمام المبادرة في بعض البلدان ويقوم بإعداد استبيان حول مدى توفر البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة لتنفيذ برامج الهوية الرقمية، ويتم تصميم الاستبيان من أجل تحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز الجوانب القانونية والإدارية لدعم تطوير الهوية الرقمية، ذلك بتضمين مجموعة من الأسئلة المتعلقة بكل أبعاد الهوية الرقمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: الجهود الدولية

تلعب الجهود الدولية دوراً مهماً لدعم تبني الهوية الرقمية، حيث نصت المادة (6) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص الحق في الاعتراف به في كل مكان بوصفه شخصاً أمام القانون". كما أشار الهدفين رقم (9 و16) من أهداف التنمية المستدامة إلى ضرورة "توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل كافة المواليد" بحلول عام 2030. وكاستجابة لهذا الهدف، تم إطلاق المبادرة العالمية لمشروع هوية "بلوك تشين" (ID2020) لتوفير هويات رقمية رسمية من خلال منصات البلوك تشين لنحو 1.1 مليار شخص ممن يعيشون من دون هوية معترف بها، بما يساهم في نفاذهم إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية والتصويت والخدمات المصرفية⁽⁹⁾.

يتم تنفيذ المشروع بالتعاون ما بين **منظمة الأمم المتحدة** وشركات القطاع الخاص مثل "مايكروسوفت" و"اكستنتشر"، ومؤسسات مثل "روكفلر" وبعض الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لبناء شراكات من أجل توفير الهوية القانونية لجميع الأفراد والفئات الهشة بحلول عام 2030 بغرض دمجهم في المجتمع. يتزامن هذا التحالف مع مبادرات المجتمع الدولي المتعلقة بالهوية الرقمية من خلال تمكين أصحاب المصلحة من العمل بشكل تعاوني والتنسيق بغرض تمويل المشاريع الاستراتيجية الهادفة إلى توفير الهوية الرقمية.

⁹ القمة العالمية للحكومات ومنظمة التعاون الاقتصادي، (2018). "تبني الابتكار في الحكومة: الإتجاهات العالمية 2018".

يمكن الدور الأساسي لتحالف 2020 في توفير التمويل اللازم لدعم مشاريع الهوية الرقمية في جوانبها المختلفة والمتمثلة في التنفيذ والمتابعة والتقييم، وكذلك برامج بناء القدرات الخاصة بالتعلم. كذلك يشمل التمويل المقدم إلى مشاريع الهوية الرقمية تعظيم الفرص ومعالجة المخاطر المرتبطة بهذه البرامج.

من جانب آخر يلعب **البنك الدولي** دوراً مهماً في دعم نظم الهوية الرقمية في دول العالم من خلال تقديم المشورة الفنية والدعم اللازم للمعنيين ووضعي السياسات، فضلاً عن التطرق إلى أفضل الممارسات مما يتيح فرص نقل المعرفة بين الدول في مجال تبني الهوية الرقمية. تشكل القيادة، والحوكمة، والقدرات المادية، والبشرية أهم العناصر التي يعتمد عليها البنك الدولي في إنشاء منصات الهوية الرقمية. يشار إلى أن البنك الدولي يتبنى "مشروع الهوية الرقمية من أجل التنمية" (ID4D) كإحدى المبادرات الدولية الساعية إلى تعزيز أنظمة الهوية الرقمية في الدول النامية والأقل نمواً، ويهدف من خلال هذا المشروع إلى نشر نظم متكاملة للهوية الرقمية تتمتع بقابلية التشغيل البيئي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

في عام 2011 على سبيل المثال، شرع البنك الدولي بالتعاون مع حكومة **مولدوفا** في إنشاء مركز متخصص في عملية التحول الرقمي، والحكومة الرقمية بحيث تنطوي مسؤوليات المركز على تقديم الخدمات العامة للمواطنين والشركات، مما ساهم في خفض درجة البيروقراطية والفساد وتقليل التكاليف الإدارية. وفي 2012، أطلقت الحكومة بالتعاون مع شركة الاتصالات خدمة التوقيع الإلكتروني على الهاتف المحمول، وبهذه الخدمة نالت مولدوفا جائزة المؤسسة الدولية للهواتف المحمولة (GSM).

من جانب آخر، وفي ظل جهوده الرامية إلى تعزيز الهوية الرقمية، يدعم البنك الدولي "الهيئة الوطنية للهوية" في **غانا** لإصدار الهوية الرقمية القائمة على بصمة أصابع اليدين عند التسجيل. يستهدف المشروع جميع سكان الدولة البالغ عددهم وفقاً لآخر الإحصاءات حوالي 25 مليون نسمة الذين سيستفيدون من خلال هذا المشروع من سهولة النفاذ للخدمات الأساسية، علاوة على مساعدة الحكومة على تحديد احتياجات السكان بشكل أفضل⁽¹⁰⁾.

من ناحية أخرى أنشأ **المنتدى الاقتصادي العالمي** منصة الهوية الرقمية لدراسة الآثار والانعكاسات التي تعمل على تحديث عملية التحول من الهوية التقليدية إلى الرقمية. يحرص المنتدى عن طريق هذه المنصة على تقديم المشورة الفنية للدول الراغبة في التحول، بحيث يشمل الدعم الفني قضايا تتعلق بالحوكمة، والإشراف، وتصميم السياسات⁽¹¹⁾.

¹⁰ World Bank Group, and Global Partnership for Financial Inclusion (2018), "Briefing on Digital Identity"

¹¹ World Economic Forum (2019), "a Platform for Good Digital Identity".

في ظل الدور الذي يلعبه **الإتحاد الأوروبي** كاتحاد نقدي، تستفيد الدول المنضوية تحت لواءه من حرية التنقل عبر الحدود دون قيود، ويتاح لمواطني الإتحاد الاستفادة من الخدمات الحكومية المقدمة في بلدان داخل الإتحاد غير بلدانهم الأصلية على الرغم من اختلاف الجنسية باستخدام الهوية الرقمية، اعترفت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في عام 2018 بما يُعرف بالهوية الرقمية متعددة الأغراض لدولة **إستونيا**. تعمل هذه الهوية الرقمية بمثابة بطاقة رقمية متنقلة للهوية والإقامة تمكن حامليها من الاستفادة من جميع الخدمات الحكومية في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي عند تسجيل الدخول على أي من المنصات التي تقدم الخدمات.

من جانب آخر، يلعب **الإتحاد الدولي للاتصالات** دوراً كبيراً في دعم مشاريع الهوية الرقمية في دول العالم بهدف زيادة مستويات الشمول المالي، بمعنى آخر تعزيز الشمول الرقمي. الجدير بالذكر أن الإتحاد وبالتعاون مع عدد من الشركاء الفاعلين على المستوى الدولي، مثل البنك الدولي واللجنة المعنية بالمدفوعات والبنى التحتية للسوق لبنك التسويات الدولية

[The Committee on Payments and Market Infrastructures (CPMI)]، وبدعم من "مؤسسة بيل ومليندا غيتس" أطلقوا جميعاً ما يعرف بالمبادرة العالمية للشمول المالي (Financial Inclusion Global Initiative (FIGI))⁽¹²⁾. يبلغ المدي الزمني للمبادرة ثلاث سنوات، وتستهدف التركيز على تكثيف البحوث في مجال الخدمات المالية الرقمية من أجل تسريع عملية الشمول المالي الرقمي في الدول النامية، حيث تم تقسيم مجالات البحث في إطار المبادرة إلى ثلاثة مجالات أساسية من بينها دراسة العلاقة بين أنظمة الهوية الرقمية والشمول المالي بما يمكن السلطات الوطنية في الدول النامية والاقتصادات الناشئة من الاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات، في توسيع نطاق نفاذ الأفراد إلى الخدمات المالية مع إدارة المخاطر ذات الصلة⁽¹³⁾.

كما تلعب **وكالة التنمية الدولية** التابعة للحكومة البريطانية دوراً رائداً من خلال توفير التمويل اللازم لبرامج الهوية الرقمية للمساعدة على تطوير وتعزيز دور التقنيات المتنقلة من الحصول على هوية رقمية شاملة وذات تأثير اجتماعي. كما أن هناك تعاون مشترك بين كل من البنك الدولي وبنك التنمية لدول القارة

¹² أصدر الفريق المتخصص التابع للاتحاد والمعني بالخدمات المالية الرقمية (DFS) 85 توصية بشأن السياسة العامة للخدمات المالية الرقمية و28 تقريراً داعماً لها. وبوجود أكثر من 60 منظمة من أكثر من 30 بلداً، فإن الفريق المتخصص يعد المبادرة الأولى لجمع كل الأطراف الفاعلة، بما في ذلك هيئات تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وممثلون عن المصارف المركزية، للعمل من أجل تحقيق الشمول المالي.
¹³ International Telecommunication Unit (ITU) (2019), "Digital Identity: Road Map Guide"

الأمريكية (Intern-American Development Bank) لدعم تطوير إنشاء السجلات المدنية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (14).

كما تهدف المؤسسة الدولية للهاتف المتحرك (GSMA) إلى تعظيم الاستفادة من التقنيات المتنقلة كوسيلة لإنشاء وتعزيز نظم الهوية الرقمية في دول العالم ودعم دور الخدمات الرقمية في تحقيق قيمة اجتماعية وتجارية واقتصادية في الدول النامية (15).

رابعاً: أفضل الممارسات العالمية

تواجه العديد من الدول النامية تحديات جمة في تحديد الهوية لمواطنيها. مثلاً في أفريقيا جنوب الصحراء، لا يوجد سجل رسمي للهوية لحوالي 55 في المائة من السكان، وهذا من شأنه أن يحول دون تمتع الأفراد بحقوقهم في الحصول على الخدمات الأساسية بما في ذلك حق التعليم والصحة. على الرغم من ذلك، أحرزت بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء تقدماً ملحوظاً وحققَت فوائد ملموسة نتيجة تطبيق أنظمة الهوية الرقمية. في **بتسوانا** ساهم نظام تسجيل المعاشات التقاعدية والمنح الاجتماعية البيومترية باستخدام الهوية الرقمية في تحقيق وفورات قدرها 25 في المائة من إجمالي الإنفاق كانت تُهدَر نتيجة لتكرار السجلات أو تُصرف على أشخاص غير مستوفين لمعايير الاستحقاق، فيما وصل حجم الوفورات المالية من تطبيق نظام الهوية الرقمية في **نيجيريا** إلى 40 في المائة (16).

كما تساهم الهوية الرقمية في **تايلاند** مساهمةً فعالةً في خفض الفقر، حيث تنفذ الحكومة مشروع الهوية الرقمية للفئات الفقيرة من خلال عدد من البرامج والمشاريع الهادفة إلى تخفيف حدة الفقر، مثل مشروع "الصحة وسبل العيش في مخيم "ماي لا" بالشراكة مع "الجنة الإنقاذ الدولية"، من خلال إنشاء منصة هوية رقمية لحوالي 35 ألف شخص. يتيح هذا المشروع لحاملي الهوية الرقمية ليس فقط سهولة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية فحسب، بل إمكانية تخزين مستنداتهم العلمية والمهنية بشكل آمن. يهدف مشروع مخيم "الماي لا" إلى تقييم ما إذا كانت خدمة الهوية الرقمية تساهم في جودة تقديم الخدمة. كما يستفيد حوالي 6 آلاف أسرة فقيرة من الهوية الرقمية في الحصول على الدعم المُقدم من الحكومة للوقود وكذلك الحصول على الإعانات الاجتماعية (17).

14 GSMA (2016), Regulatory and policy trends impacting Digital Identity and the role of mobile.

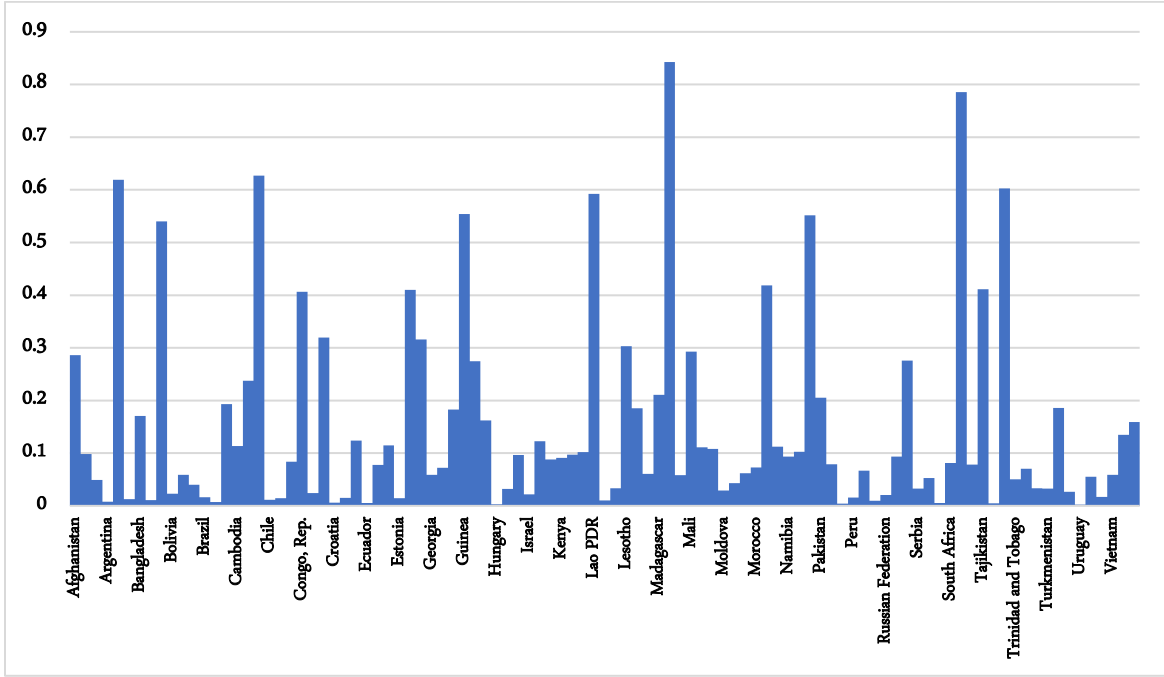
15 GSMA (2019), "Mobile for Development".

16 World Bank Group (2018), "Briefing on Digital Identity"

17 ID2020 alliance.

شكل (2):

نسبة السكان فوق سن الخامسة عشرة الذين ليس لديهم إثبات للهوية (%)



Source: ID4D-Index

تعتبر الهوية الوطنية في **البيرو** أولوية وطنية نتيجة للحرب الأهلية التي كانت دائرة في الدولة. نتيجة لذلك، حققت البيرو تغطية شبه شاملة لنظام تحديد الهوية، مما مكن كثير من الأشخاص من الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية فضلاً عن تلقي المساعدة من برامج شبكات الأمان الاجتماعي. في **أوغندا** يستفيد المواطنون من عبور الحدود مع دول الجوار بطريقة آمنة بالإضافة إلى الخدمات الأخرى مثل فتح الحسابات المصرفية من خلال نظم الهوية الرقمية وهو ما ساعد كذلك على تقليص دفع الغرامات.

في **الهند**، يعتبر نظام "آدهار الهندي للهوية البيومترية" أحد التجارب العالمية الناجحة على الرغم من الكثافة السكانية التي تتميز بها الهند. ساعد النظام الكثير من حاملي الهوية الرقمية على الاستفادة من التحويلات النقدية المباشرة، وتحويلها إلى الحساب المصرفي الخاص بهم، الذي يتم فتحه باستخدام رقم آدهار الخاص بالشخص وبصمات الأصابع، وهو ما يُمكن المواطنين من مباشرة حقوقهم بصورة آمنة.

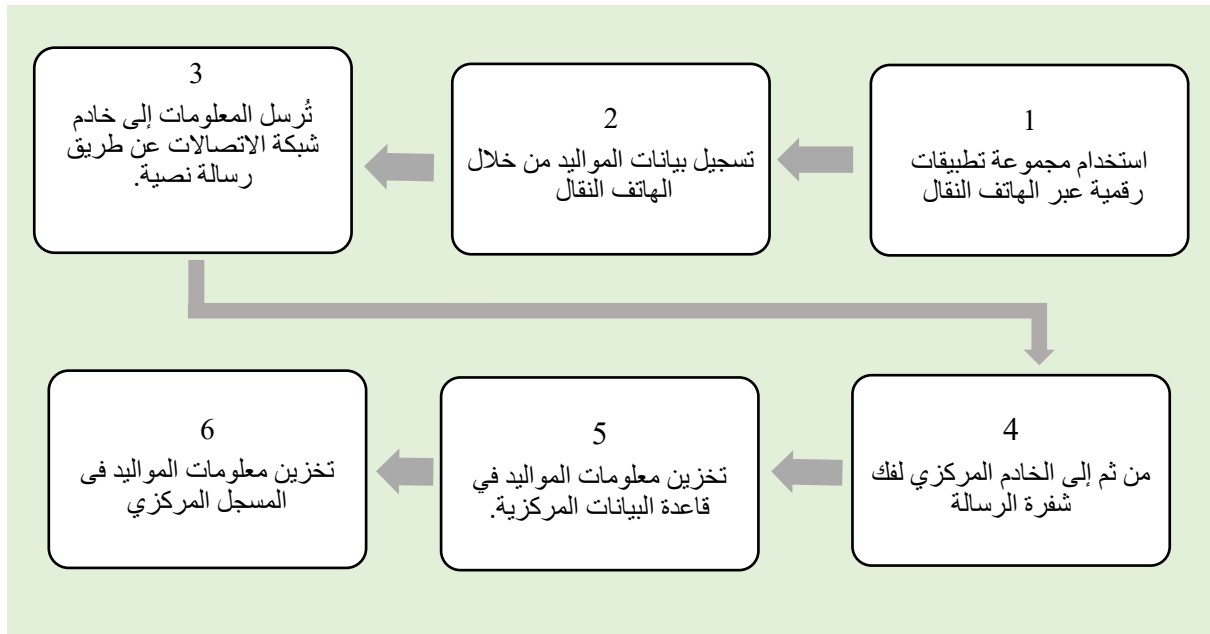
كذلك يعتبر نظام تسجيل المواليد عبر الهواتف الذكية من أكثر الأنظمة الداعمة لنظام الهوية الرقمية في عدد من الدول حول العالم التي أحرزت تقدماً ملموساً، كما في **تنزانيا** التي صممت نظاماً لتسجيل المواليد

يعتمد على مجموعة تطبيقات رقمية على الهاتف النقال لتسجيل بيانات المواليد. كما استحدثت **تنزانيا** نسخة أخرى قابلة للتطوير من النظام يمكن استخدامها عبر شبكات اتصالات مختلفة⁽¹⁸⁾، الشكل (3).

تعتبر **باكستان** كذلك من التجارب الناجحة في مجال تسجيل المواليد عبر الهواتف النقالة حيث يتم تغذية الرسالة النصية المراد إرسالها بالمعلومات الأساسية للمولود عبر موظف الصحة ويتم إرسالها إلى الجهات المختصة للتحقق، ومن ثم يتم الاتصال بولي الأمر لإخطاره باستخراج شهادة الميلاد، ويتم بعد ذلك إرسال البيانات وتخزينها في قاعدة بيانات المكتب الإقليمي لهيئة التسجيل الوطنية الباكستانية، ومن ثم إرسالها إلى المركز الرئيس لحفظها بصورة دائمة. أدى تبني هذا النظام في عام 2015 إلى تسجيل حوالي 95 في المائة من الأطفال حديثي الولادة خلال الستة أشهر الأولى من تاريخ ولادتهم مقابل 5 في المائة فقط عام 2014⁽¹⁹⁾، الشكل (3).

شكل (3):

نظام تسجيل المواليد في تنزانيا



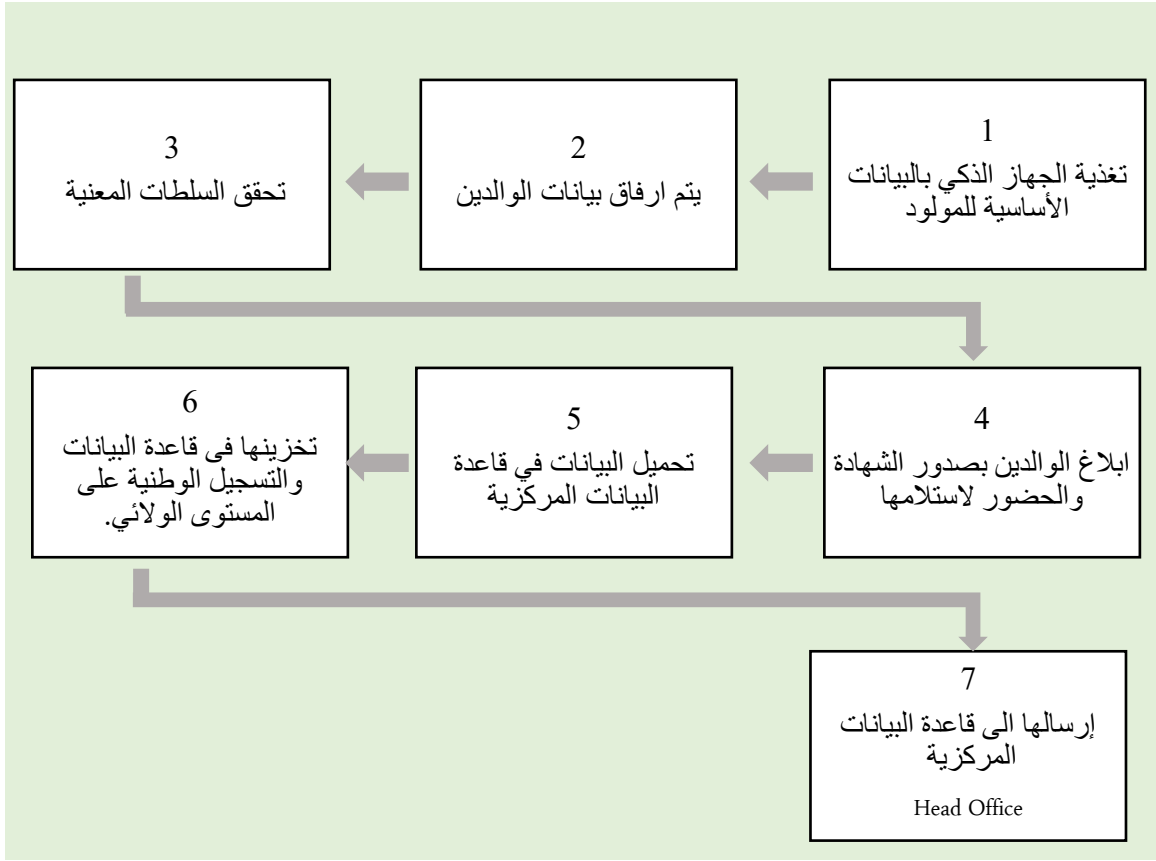
Source: GSMA (2016)

¹⁸ GSMA, (2016). "Digital Identity looks at Tigo's support of the new mobile birth registration system".

¹⁹ GSMA, (2016). "Regulatory and Policy Trend, impacting Digital Identity and the role of mobile Considerations for emerging markets".

شكل (4):

نظام تسجيل المواليد في باكستان



Source: GSMA, (2016).

إضافة لما سبق يعرض الجزء التالي بعض التجارب الدولية في تبني نظم الهوية الرقمية بالمزيد من التفصيل.

الهند: نظام "أدهار" للهوية الرقمية⁽²⁰⁾

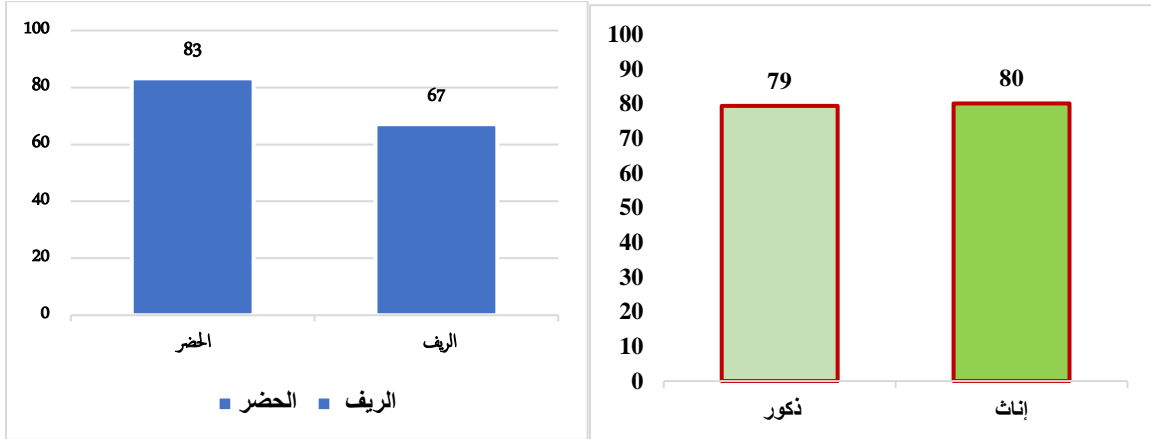
تمكنت الهند في إطار سعيها الحثيث للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من تبني عدد من المبادرات تشمل المدن الذكية، وصُنِع في الهند، والحسابات المصرفية للجميع، وتمكين المرأة من تلقي التعليم والحق في العمل، وغيرها. في هذا السياق، تبنت الهند نظام "أدهار" للهوية البيومترية في عام 2009 الذي يعتبر أكبر برنامج للهوية البيومترية في العالم، حيث تسعى الحكومة الهندية منذ ذلك الوقت إلى تسجيل بيانات أكثر من 1.25 مليار شخص من خلال توفير هوية رقمية بميزات فريدة مما يحد من

²⁰ Government of India, (2019). "Unique Identification Authority of India. & UNICEF".

التلاعب في برامج الحماية الاجتماعية، بالتالي ضمان وصول الدعم المادي والعيني الذي تمنحه الحكومة للأسر الفقيرة والمحتاجة، بالإضافة إلى تعزيز النفاذ إلى الخدمات الحكومية الأخرى، وزيادة مستويات الشمول المالي، بعدما تبين أن بعض الحكومات الولائية والمحلية تُدير برامج الدعم النقدي بشكل غير كفؤ مما يزيد من هدر الموارد، هذا ما دفع الحكومة إلى ابتكار هذا النظام.

شكل (5):

نطاق تغطية تسجيل المواليد في الهند حسب النوع والمنطقة الجغرافية (%)



Government of India, (2019). "Unique Identification Authority of India"

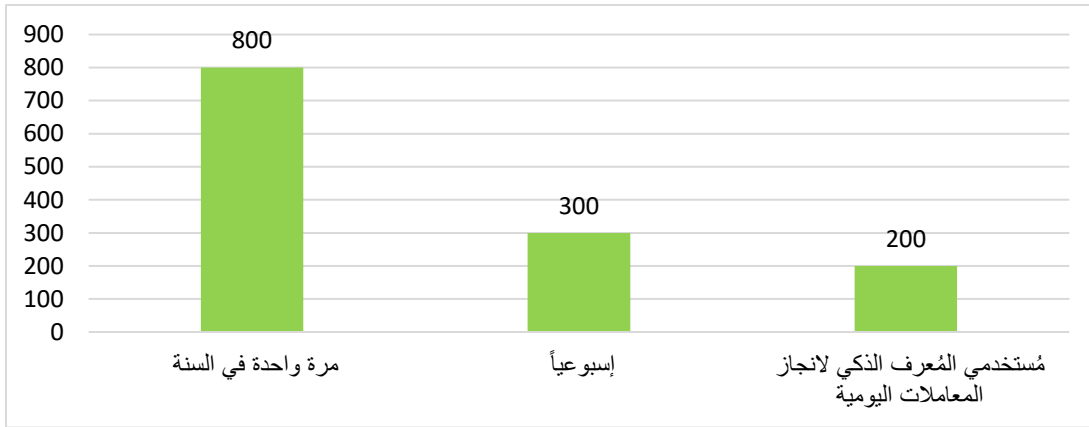
تشير الإحصاءات إلى أن متوسط عدد الإناث المسجلين في سجلات المواليد بلغ حوالي 80 في المائة من إجمالي الإناث خلال الفترة (2010-2016)، في حين بلغت نسبة الرجال حوالي 79 في المائة، بالنسبة للمناطق الجغرافية وصلت نسبة المواليد المسجلين في الحضر إلى 83 في المائة مقارنة بحوالي 67 في المائة في المناطق الريفية. وبحلول عام 2017، بلغ عدد حاملي هوية أدهار حوالي 1 مليار هندي، ومن المتوقع وصوله مرحلة التغطية الشاملة في عام 2020. تحرص الحكومة الهندية على حماية بيانات الأفراد من السرقة والاحتيال من خلال "قانون أدهار للهوية الصادر عام 2016"، فيما تتولى هيئة التعريف الفريد (Unique Identification Authority)، مهام إصدار هوية أدهار البيومترية والإشراف عليها ومراقبتها.

إستونيا: نظام الهوية الرقمية⁽²¹⁾

خطت دولة إستونيا خطواتٍ ثابتة في استخدام الهوية الرقمية، حيث بلغ عدد الهويات الرقمية المستخدمة حتى عام 2019 حوالي 1.3 مليون هوية ما يعادل 98 في المائة من إجمالي سكان الدولة، وبذلك تعتبر إستونيا من الدول القليلة في العالم التي حققت نجاحاً كبيراً في هذا المجال من خلال جعل الهوية الرقمية وثيقة إلزامية. تختلف إستونيا عن باقي الدول النامية في كون غالبية الخدمات الحكومية قد تم رقمتها حيث بلغ عدد الخدمات المقدمة إلكترونياً حوالي 5 ألف خدمة حكومية تمكن سكان الدولة الاستفادة منها بصورة يومية من خلال الأجهزة الإلكترونية، وتشمل الخدمات الإلكترونية المقدمة. على سبيل المثال الدخول في اتفاقيات البيع والشراء، وتوقيع العقود التجارية المختلفة، وتقديم الطلبات المختلفة، ليس ذلك فحسب، بل أيضاً الإدلاء بأصوات الناخبين إلكترونياً، حيث أدلى حوالي 30 في المائة من الناخبين بأصواتهم إلكترونياً في الانتخابات المحلية التي أجريت في عام 2017 علماً بأن أول استخدام للتصويت الإلكتروني بدأ في العام 2005، مما يدل على الاستخدام واسع النطاق للخدمات الإلكترونية وكذلك ثقة المواطنين في مُقدم الخدمة (الحكومة) .

شكل (6):

استخدام الهوية الرقمية في إستونيا (ألف شخص)

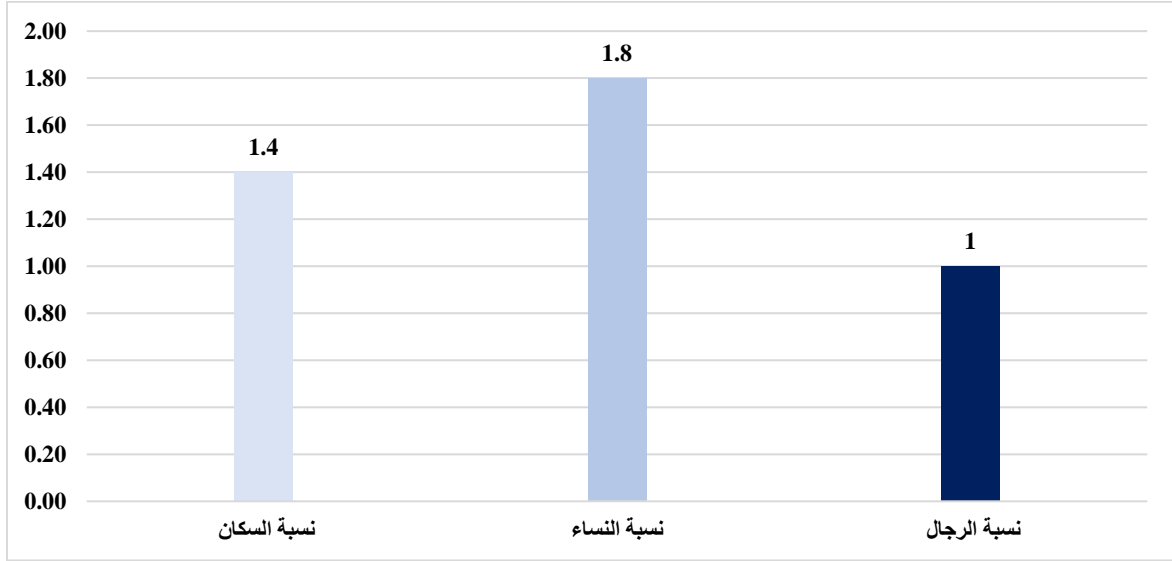


Source: E-Estonia, Estonia's Government <https://e-estonia.com/>

²¹ E-Estonia & ID4D-Findex Survey Data, (2018.)

شكل (7):

نسبة السكان الذين ليس لديهم بطاقات هوية رقمية (حسب النوع) %



Source: ID4D-Findex Survey Data 2018

تشير آخر الإحصاءات إلى استخدام حوالي 800 ألف شخص لهوياتهم الرقمية مرة واحدة في السنة على الأقل، في حين يستخدم حوالي 300 ألف شخص هوياتهم الرقمية اسبوعياً، فيما استخدم حوالي 200 ألف شخص المعرف الذكي لإنجاز معاملاتهم اليومية إلكترونياً حيث تم توفير أكثر من 600 مليون توقيعاً رقمياً في إستونيا منذ تبني التوقيع الرقمي الأول في 2002. على المستوى التنظيمي، تعتبر هيئة نظم المعلومات الجهة التنظيمية المنوط بها الأطر الإشرافية والرقابية لتشكيل وتطوير الهوية الرقمية في إستونيا، وهي مسؤولة عن ضمان استخدام الأشخاص لهوياتهم الرقمية، وعن تطوير وإدارة برامج بطاقات الهوية من خلال برنامج (DigiDoc) الذي يستخدم لمعالجة المستندات ووثائق التوقيع الرقمي وحمايتها عن طريق التشفير، وتشير التقديرات إلى أن البرنامج يستخدم في حوالي 600 ألف جهاز كمبيوتر.

تبذل الحكومة الإستونية جهوداً ملموسة في سبيل تعزيز استخدام الهوية الرقمية في الدولة، ففي ديسمبر من العام 2018 تم تحديث الهوية الرقمية الموجودة بنوع آخر جديد لديه واجهتين، حيث مكنت الهوية الجديدة الحكومة من إضافة تطبيقات جديدة مثل التذاكر الإلكترونية في وسائل النقل المختلفة وغيرها من الشهادات الإلكترونية. تتميز البطاقة الجديدة بأنها تتمتع بتصميم جديد ومجموعة من العناصر الأمنية مثل الصورة الملونة. وبدأت السلطات المختصة بالتعاون مع الشركة الفرنسية المتعاقد معها بالفعل في إصدار الهوية الرقمية المُحدثة إلى جميع الأفراد الذين تقدموا بطلبات من ديسمبر 2018 للحصول عليها، حيث

بلغ عدد الهويات المُصدرة كل شهر حوالي 10 ألف هوية رقمية محدثة، ما يجدر ذكره أن الحكومة الاستونية أبرمت اتفاقاً مع الشركة الفرنسية في عام 2017 لتحديث بطاقات الهوية الرقمية. بناء على ما سبق، تعتبر دولة إستونيا نموذجاً يُحتذى به في إنشاء مجتمع رقمي.

تنزانيا: تطور نظام تسجيل المواليد باستخدام الهاتف الذكي (22)

تُصنف تنزانيا كواحدة من الدول التي لديها أدنى معدلات لتسجيل المواليد في العالم، الذي بلغ حوالي 16 في المائة، حيث يتركز هذا التدني في المناطق الريفية وبين أطفال الأسر المعيشية الفقيرة وذوي الدخل المحدود. يمثل ارتفاع التكلفة وانخفاض الوعي من أكثر العوامل التي تُعيق أو تحول دون إكمال عملية التسجيل، حيث أن الكثير من الأسر الفقيرة تكون غير قادرة على تحمل تكاليف الوصول إلى مكاتب التسجيل أو الالتزام برسوم التسجيل المطلوبة للتسجيل، وأيضاً عدم الوعي بكيفية استكمال عملية التسجيل والفوائد المصاحبة له.

في عام 2011، صممت الحكومة استراتيجية وطنية لتسجيل المواليد لمدة 5 سنوات بدعم من منظمة اليونيسيف، تهدف الإستراتيجية إلى تسهيل عملية التسجيل وتقليل تكلفتها وإتاحتها على نطاق واسع، فضلاً عن تدريب حوالي 700 مسجل إضافي لتقديم خدمات التسجيل في المرافق الحكومية المحلية مثل المستشفيات والمراكز الصحية، حيث قام الشركاء في هذا الصدد بتطوير تطبيقات متنقلة مبتكرة تسمح بجمع بيانات المواليد الأساسية ومن ثم تسجيلها وتحميلها إلى نظام مركزي. من ثم قامت "الشركة التنزانية للاتصالات المحدودة" بتطوير طلبين التسجيل أحدهما يمكن تعبئته عن طريق الهواتف العادية، والآخر يمكن تعبئته بواسطة الهواتف الذكية المعتمدة على تطبيقات الأندرويد أو الأبل، حيث تعمل تطبيقات تسجيل المواليد المبتكرة حتى في المناطق النائية التي تكون فيها التغطية الشبكية متذبذبة مما يتيح تخزين المعلومات على الأجهزة لحين توفر الشبكة. ساهم نظام التسجيل المتنقل الجديد في تنزانيا على زيادة معدلات التسجيل من 8 في المائة إلى 45 في المائة خلال ستة أشهر، حيث وصل عدد المواليد المسجلين عبر النظام منذ ذلك الوقت وحتى عام 2016 إلى أكثر من 420 ألفاً.

عوامل النجاح الرئيسية: ساهمت عدد من العوامل في نجاح التجربة نجملها في خمسة عوامل تتمثل في :

- (1) التعاون المشترك بين قطاعات المجتمع المختلفة (المجتمع المدني، القطاع العام والقطاع الخاص).
- (2) كفاءة التشغيل البيئي المُستخدم، حيث تتميز تطبيقات الجوال المستخدمة بالمرونة وإمكانية استخدامها عبر منصات متعددة، مما يتيح توسيع نطاق التغطية.

²² GSMA (2016), "Digital Identity takes a look at Tigo's support of the new mobile birth registration system".

- (3) التصميم الدقيق لمحاور الاستراتيجية بما يتماشى مع هيكل السوق مع الأخذ في الاعتبار الإمكانيات الفنية للمسجلين المحليين وتوقعات انقطاع تغطية شبكات الهاتف النقال.
- (4) الاستمرارية في تحديث الاستراتيجية بما يتماشى مع التطورات الرقمية المتسارعة.
- (5) الالتزام من قبل الحكومة في توفير الخدمة حيث ساعد ذلك على تعزيز تحديات العرض والطلب مما يسهم في عملية انخفاض معدلات التسجيل.

بالتالي فإن نجاح مبادرة تسجيل المواليد المتنقلة في تنزانيا وغيرها من دول العالم الأخرى، يساعد على تبني برنامج قوى للهوية الرقمية يتميز بالاستدامة طويلة الاجل.

خامساً: جهود الدول العربية في تبني نظام الهوية الرقمية

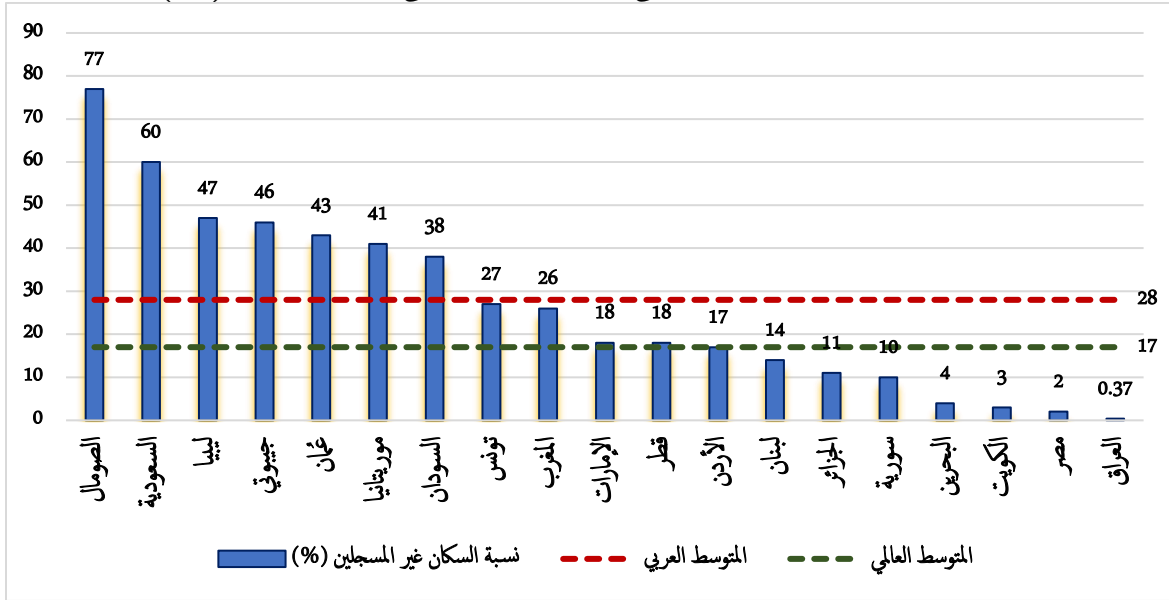
تواجه بعض الدول العربية تحديات بالنسبة إلى نطاق تغطية الهوية الرقمية بالأخص الدول التي تعتبر معبر للمهاجرين إلى الإتحاد الأوروبي، فضلاً عن حجم الإنفاق المتزايد على عدد كبير من المواطنين غير المستحقين لبرامج الرعاية الاجتماعية. بالتالي، يُمكن تبني نظم الهوية الرقمية عوضاً عن الهوية التقليدية، هذه الدول من تحقيق وفورات مالية يمكن الاستفادة منها في برامج وأنشطة ذات أولوية تنموية.

يشير الشكل رقم (8) إلى عدد السكان غير المسجلين في سجلات المواليد في الدول العربية، حيث بلغت أعلى نسبة سكان غير مسجلة في الصومال (77 في المائة) بينما بلغت في مصر (2 في المائة) في حين سجلت العراق أدنى نسبة حيث بلغت (0.37 في المائة).

حققت حوالي 7 دول عربية مستويات تفوق المتوسط العربي البالغ 28 في المائة بالنسبة إلى عدد السكان غير المسجلين، في سجلات الهوية وتمثلت هذه الدول في الصومال، والسعودية، وليبيا، وجيبوتي، وعمان، وموريتانيا، والسودان. حققت كل من تونس والمغرب معدلات قريبة جداً من المتوسط العربي بلغت 27 في المائة و26 في المائة على التوالي. في حين حققت 7 دول عربية أخرى معدلات أقل من المتوسط العربي والعالمي (لبنان، والجزائر، وسورية، والبحرين، والكويت، ومصر، والعراق).

هناك تقدم ملحوظ في هذا الصدد بالنسبة لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تتزامن الجهود المبذولة لتطوير الهوية الرقمية مع الرؤى المستقبلية التي تتبناها. فعلى سبيل المثال، تنخفض نسبة السكان غير المسجلين في نظم الهوية إلى نحو 3 في المائة فقط في الكويت و4 في المائة في البحرين، بالتالي تكون هذه الدول قد وصلت إلى مرحلة التغطية شبه الشاملة للهوية الرقمية. وتتساوى النسبة في كل من قطر والإمارات بنسبة 18 في المائة. ما يميز هذه الدول هو انخفاض الكثافة السكانية وتزايد عدد الوافدين إليها وارتفاع مستويات الدخل.

شكل (8)
نسبة السكان غير المسجلين في سجلات الهوية في الدول العربية (%)



Source: World Bank (2018), Global ID4D Dataset.

تشير الدراسات إلى أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أطلقت العديد من مبادرات تطوير البنى التحتية التي تعتمد على مشاريع الهوية الرقمية، بهدف إحداث ثورة في النماذج الاقتصادية الحالية، وتطوير أنماط مبتكرة للحكومات الذكية تعمل على مدار الساعة⁽²³⁾. فعلى سبيل المثال، تقوم **البحرين** بتنفيذ نظام مُعزز للهوية الرقمية الوطنية للمواطنين والمقيمين، وكذلك الشركات لتسهيل التعامل والاستفادة من الخدمات الحكومية وتلك التي يقدمها القطاع الخاص بطريقة مريحة وأمنة ليشمل ذلك الخدمات الحكومية المختلفة والخدمات الصحية والتعليمية والمصرفية وغيرها⁽²⁴⁾.

في هذا الإطار وفي ظل الجهود الوطنية التي تبذلها **الكويت** في مجال التحول الرقمي وبالتوافق مع رؤية الكويت 2035، أطلقت الحكومة تطبيق "**هويتي**" عن طريق "الهيئة العامة للمعلومات المدنية" لمواطني ومقيمي دولة **الكويت** وهي عبارة عن هوية رقمية آمنة يمكن استخدامها في مجالات عدة من ضمنها التحقق من هوية حاملها، وسهولة النفاذ إلى الخدمات الحكومية الإلكترونية وكذلك غير الحكومية، بالإضافة إلى التوقيع الإلكتروني المعتمد للمعاملات والمستندات والوثائق الإلكترونية. في نفس السياق، شملت الجهود أيضاً توقيع مذكرات تفاهم بين الجهات ذات الصلة، حيث وقعت كل من الأمانة العامة للتخطيط والتنمية

²³ الإمارات العربية المتحدة، (2013) الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية. "الهوية الرقمية والتحول في الاقتصادات الخليجية".

²⁴ هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (2019)، "رحلة حكومة البحرين الرقمية".

بالتعاون مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية اتفاقية تعاون لتعزيز خدمة التوقيع الإلكتروني على المعاملات المدنية والإدارية والمالية التي تتم إلكترونياً، كداعم للبنية التحتية الرقمية⁽²⁵⁾.

في الإمارات، تسمح الهوية الرقمية للمواطنين والمقيمين والزوار بسهولة الوصول إلى كل الخدمات الحكومية بلا استثناء بما في ذلك الخدمات المحلية والإتحادية فضلاً، عن مزودي الخدمات الأخرى، وتتيح الهوية الرقمية سهولة الوصول إلى كل تلك الخدمات عبر نافذة الهواتف الذكية مع إمكانية التوقيع على المستندات إلكترونياً والتحقق من صحتها دون الحاجة إلى زيارة مراكز الخدمات. تجدر الإشارة إلى أن حكومة الإمارات تقدم خدماتها للمستهدفين عن طريق تطبيق (UAE pass). في إطار حرص الحكومة على تبني رقمنة خدماتها، تم إطلاق "تطبيق الهوية الرقمية" في معرض جيتكس للتقنية 2018، وهو عبارة عن مشروع مشترك بين حكومة دبي الذكية والهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، وهيئة أبوظبي الرقمية⁽²⁶⁾.

تقود السعودية مبادرة وطنية لإصدار وإدارة الهويات الرقمية عن طريق وزارة الداخلية لمواكبة التطور وتقديم خدماتها من خلال بوابات إلكترونية باستخدام معرفات رقمية تسمح لحامل الهوية الوصول إلى الخدمات الحكومية الإلكترونية. تهدف المبادرة إلى إيجاد حل شامل لإدارة وحوكمة الهوية الرقمية وتوفير الآلية المناسبة لها لرفع مستوى المصادقية والثقة في التعامل مع الهوية الرقمية⁽²⁷⁾.

من جانب آخر، تبذل بقية الدول العربية جهوداً مقدرة في سبيل توفير هوية رقمية لمواطنيها والمقيمين في محيطها الجغرافي، حيث أحرزت تقدماً ملموساً مثل تونس ومصر⁽²⁸⁾ ذلك باستخدام الهوية الرقمية للاستفادة من بعض الخدمات المدنية إلكترونياً، مثل الحصول على بعض الوثائق المتعلقة بالزواج وبدل الفاقد لبطاقة الرقم الوطني دون الحاجة للذهاب إلى مراكز الخدمة وانتهاء المعاملة إلكترونياً.

كما بدأت الأردن في طرح بطاقات الهوية الجديدة في عام 2016 وهي مزودة بشرائح ذكية تتضمن خاصية البصمة الإلكترونية لتحديد الهوية للمستهلكين بالتقدم عن بُعد حيث تسمح بالحصول على خدمات حكومية جديدة، كما أنها تفيد الجهة التنظيمية في تعزيز سلامة النظام المالي وتحسين العناية الواجبة للمستهلك فضلاً عن التوثيق الرسمي الأكثر دقة والتخلص من الاحتيال⁽²⁹⁾. وفي السودان بدأت الحكومة الإنتقالية في تبني الهوية الرقمية وربطها بالخدمات الأساسية اليومية، كما أنها ستمثل الطريقة الوحيدة للمشاركة في

²⁵ الهيئة العامة للمعلومات المدنية، الكويت (2019).

²⁶ UAE's e-government (2019).

²⁷ الملف الوطني الموحد، النفاذ الوطني الموحد (2019).

²⁸ بوابة الحكومة المصرية (2019).

²⁹ البنك الدولي (2018)، صندوق دعم التحول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المملكة الأردنية الهاشمية.

الانتخابات الرئاسية لعام 2022 والاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأخرى. في حين تحرص بعض الدول على تبنيها خلال العام القادم مثل **المغرب** التي من المتوقع نقل تجربة نظام أدهار الهندي للهوية الرقمية. فيما لا يزال تبني نظام الهوية الرقمية تحت الدراسة من مختلف الأبعاد القانونية والتشريعية بالتعاون مع المنظمات الدولية مثل البنك الدولي، وبما يتوافق مع الرؤى المستقبلية لهذه الدول كما في **لبنان وتونس**. في هذا السياق، يعرض الجزء التالي تجربة الإمارات في تبني الهوية الرقمية بالمزيد من التفصيل.

الإمارات: تطور برنامج الهوية الرقمية والاستراتيجيات المصاحبة⁽³⁰⁾

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة ذات تجربة رائدة في رقمنة الخدمات الحكومية منذ عام 2014 من خلال توقيع اتفاقية تفاهم بين حكومة دبي الذكية والهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، وذلك بما يتماشى مع الرؤى المستقبلية ذات التوجهات الرقمية مثل "نؤية الإمارات 2071" و"رؤية الإمارات 2021" وكذلك المبادرات والاستراتيجيات الوطنية التي تتبناها السلطات المحلية، مثل إستراتيجية دبي الذكية "حكومة بلا أوراق" ومبادرة تسهيل الأعمال التي تتبناها "الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، بالإضافة إلى استراتيجية التعاملات الرقمية، واستراتيجية دبي للمعاملات اللامركزية، بما من شأنه أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يكمن الهدف الأساسي من المشروع في دمج خدمة الدخول الذكي (SmartPass) والذي تقدمه الحكومة الاتحادية مع خدمة الدخول الموحد لحكومة دبي (Dubai ID) في نظام موحد يسمح بسهولة النفاذ إلى الخدمات الحكومية على المستويين المحلي والإتحادي بمُعرفات رقمية موحدة لكل الخدمات من أي مكان وفي أي زمان.

في عام 2018، تم إطلاق تطبيق الهوية الرقمية، وخلال مرحلة توقيع اتفاقية التفاهم وحتى إطلاق المبادرة في 2018 انضمت بعض السلطات الوطنية لاحقاً متمثلةً في هيئة الأنظمة والخدمات الذكية بأبوظبي، ومركز دبي للأمن الإلكتروني. الجدير بالذكر أن الهوية الرقمية الجديدة تم تفعيلها في عام 2018 على مرحلتين، **المرحلة الأولى** تتضمن الخدمات التي تقدمها مبادرة "مباشر" المتعلقة بإجراء المعاملات المدنية، مثل إصدار الرخص التجارية، وخدمات حكومة دبي، وخدمات وزارة الموارد البشرية، وخدمات التوظيف والإقامة. أما **المرحلة الثانية**، فيجري العمل عليها حالياً وتشمل كافة الخدمات الحكومية التي تم توفير منصة رقمية خاصة بها تُدعى "**تم**"، وكذلك خدمات القطاع المصرفي وقطاع الاتصالات، حيث يمكن لجميع المستخدمين التسجيل في هوية الإمارات الرقمية عبر (UAEPass).

³⁰ UAE (2019), "Federal Authority for Identity and Citizenship".

جدير بالذكر، أن إطلاق الهوية الرقمية يعتبر امتداداً لرؤية الإمارات الرقمية والتحول إلى رقمنة الخدمات الحكومية، حيث أنه لا يحتاج المتعامل إلى زيارة مراكز تقديم الخدمة، مما يوفر الجهد والمال. تحرص حكومة الإمارات على حماية بيانات حاملي الهوية الرقمية من خلال مركز دبي لأمن المعلومات، والمركز الإتحادي لأمن المعلومات، والهيئة العامة لتنظيم الاتصالات، وذلك بتوفير بنية تحتية متكاملة لأمن الهوية الرقمية الجديدة.

تطمح حكومة الإمارات إلى تبني التوقيع الإلكتروني عبر الهوية الرقمية، حيث تم ترتيب لتطبيق ذلك على مرحلتين: المرحلة الأولى، يتم فيها اعتماد التوقيع الإلكتروني لحامل الهوية الرقمية عبر التطبيق الذكي الخاص بذلك، ويشمل ذلك التوقيع على المعاملات العادية، وطلب الخدمات، وسداد فواتير الكهرباء والماء والهاتف النقال وغيرها. أما المرحلة الثالثة فتعتبر أكثر أهمية، حيث تُستهدف المعاملات ذات الطابع الأمني مثل تلك المتعلقة بالقطاع المالي والمصرفي وعمليات البيع والشراء، وهنا ينبغي على حامل الهوية الرقمية الذهاب إلى مراكز تقديم الخدمة لاعتماد البصمة وتسجيلها على الهوية الرقمية، ومن ثم يمكنه إجراء المعاملات من الأجهزة الذكية. بالتالي تعتبر تجربة الإمارات من أبرز التجارب العربية القليلة الناجحة في تبني أنظمة متقدمة للهوية الرقمية تغطي كافة مناحي الحياة الاقتصادية، بما يتيح للدول العربية الأخرى الفرصة للاستفادة من تجربتها الفريدة وتطبيقها على أرض الواقع.

سادساً: دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي.

تتمتع الخدمات المالية الرقمية بمزايا عدة لتزويد الأشخاص غير المشمولين مالياً في السابق بالقدرة على الإدخار والوصول إلى الائتمان والخدمات التأمينية، بما يتيح لهم إدارة تدفقات الدخل غير المنتظمة، حيث تستفيد الدول النامية من الاستعمال الواسع للهواتف الذكية وتقنية المعلومات والاتصالات لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتخفيف حدة الفقر. تحرص الحكومات والمنظمات الدولية دائماً على البحث عن الحلول الجذرية لتضمين غير المشمولين داخل مظلة الإقتصاد الرسمي عن طريق المشروعات الصغيرة والمتوسطة (هوية رقمية للشركات)، أخذاً في الاعتبار عدم فاعلية وكفاءة الهوية التقليدية المستخدمة في الوقت الحالي لحصر الأنشطة غير الرسمية. على سبيل المثال، يقوم البنك الدولي بالتعاون مع الشراكة الدولية للشمول المالي (Global Partnership For Financial Inclusion) بتنفيذ مجموعة من الأنشطة الداعمة لمشاريع الهوية الرقمية في مجموعة كبيرة من دول العالم.

يمكن للشمول المالي الرقمي أن يساهم في جوانب عدة، بالأخص في برامج الحماية الاجتماعية، في مثل وصول مبالغ الضمان الاجتماعي لمستحقيه، وكذلك يساعد رجال الأعمال والتجار على القيام بعمليات

السداد الرقمي وسهولة الوصول إلى خطوط الائتمان. الجدير بالذكر أن الجهود المبذولة لتحقيق الشمول المالي الرقمي، تسهم في تحقيق الهدف رقم (1) من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في "القضاء على الفقر". علماً بأن القضاء على الفقر لا يقتصر فقط على تشجيع النفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية، بل يتطلب المعرفة بطريقة استخدام التقنية الرقمية من قبل غير المشمولين مالياً، مما يضع على عاتق الحكومات عبء التثقيف من برامج التثقيف المالي وبناء القدرات. بالإضافة إلى ضمان سرية البيانات التي لا يمكن التحقق منها إلا بواسطة هوية الأفراد.

من جانب آخر، لا يمكن الجزم بالقول إن السبب الأساسي لتراجع مستويات الشمول المالي هو عدم توفر هوية رقمية، إنما هناك أسباب أخرى تتمثل في العوامل الثقافية، أو عدم رغبة البعض في إيداع أموالهم في الجهاز المصرفي. كما يُعزى كذلك إلى بُعد فروع المصارف التجارية عن المناطق الريفية، وبالتالي عدم قدرة سكان الريف على الاستفادة من الخدمات المصرفية. ولكن حتى في ظل زوال كل الأسباب سابقة الذكر، فإن توفر هوية رقمية يعتبر أمراً مهماً، ليس فقط لتعزيز مستويات الشمول المالي، بل أيضاً لدواعي أخرى ذات علاقة بتخفيف حدة الفقر، مثل تقوية برامج شبكات الأمان الاجتماعي. في نفس الإطار، تساهم الهوية الرقمية بدرجة كبيرة في شمولية عدد كبير من الأنشطة غير الرسمية داخل القطاع الرسمي (اقتصاد الظل)، وبالتالي زيادة إنتاج السلع والخدمات، ومن ثم تحفيز الطلب المحلي.

تشير التقديرات إلى أن الشمول المالي المعتمد على الهوية الرقمية من شأنه أن يعمل على شمولية حوالي 57 في المائة من الأشخاص غير المشمولين مالياً تحت مظلة الجهاز المصرفي، وكذلك الحال بالنسبة لأصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي يعمل جزء كبير منها في ظل القطاع غير الرسمي في الدول النامية⁽³¹⁾. كذلك هناك حوالي 2.5 تريليون⁽³²⁾ شخص من البالغين لا يستخدمون الخدمات المالية الرسمية بسبب عدم إمتلاكهم لحسابات مصرفية، في حين أن هناك حوالي 1.7 تريليون شخص أي ما يعادل خمس سكان العالم ليس لديهم هوية رقمية⁽³³⁾. من هنا نمت الحاجة إلى ضرورة تبني نظام قوي للهوية الرقمية من قبل المجتمع الدولي (الهدف الفرعي 16.9 من أهداف التنمية المستدامة) حتى يتمكن رواد الأعمال وأصحاب المشاريع من الاستفادة من الخدمات المالية إلكترونياً، بما يؤدي إلى إتخاذ قرارات اقتصادية أفضل وبالتالي خلق فرص عمل جديدة⁽³⁴⁾.

³¹ World Bank (2018), "The Little Data Book on Financial Inclusion".

³² Claiming Human Rights, Guide to International Procedures Available in Cases of Human Rights Violations in Africa, Article (6).

³³ United Nations office for partnership (2019), "Sustainable Development Goals".

³⁴ IIF paper – "Global Index Database".

على مستوى الوطن العربي، هناك 63 في المائة من الأشخاص البالغين ليس لديهم حساب بأي من المؤسسات المالية علماً وأن هناك 86 في المائة من الرجال و75 في المائة من النساء في الدول العربية لديهم هواتف محمولة، وهو ما يعزز من فرص نجاح الشمول المالي الرقمي. الجدير بالذكر أن هناك نماذج إلكترونية مختلفة للهويات سواء الهوية الرقمية الوطنية كما هو الحال في الإمارات، أو تلك التي تعتمد على المنصات الرقمية مثل "إيثريوم"، أو ما يعرف باستخدام السمات البيولوجية المعتمدة على العين والتي عادة ما تستخدمها وكالات الأمم المتحدة لتحديد هوية اللاجئين وصرف المساعدات الإنسانية⁽³⁵⁾. بناءً على ما سبق، يمثل وجود نظام قوي للهوية، الوسيلة التي يمكن من خلالها إتاحة الخدمات المالية والصحية والتكنولوجية للأشخاص المستبعدين مالياً.

مبادئ الهوية الرقمية وقاعدة أعراف عميلك في الدول العربية⁽³⁶⁾

في إطار الجهود التي يبذلها صندوق النقد العربي لدعم تبني التقنيات المالية الحديثة، أنشأ الصندوق مجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة في عام 2018 بهدف تقديم الدعم الفني للسلطات الإشرافية العربية على صعيد تطوير التقنيات المالية الحديثة والاستفادة منها في دعم الشمول المالي. في هذا السياق، أصدرت المجموعة حديثاً مجموعة من المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام نظم الهوية الرقمية وقاعدة أعراف عميلك، حتى يتسنى للدول العربية الاضطلاع بها بهدف تطوير نظم الهوية الرقمية لديها. وتتمثل هذه المبادئ في:

- (1) ضمان إنشاء هوية رقمية فريدة وقانونية قابلة للاستخدام البيئي بهدف تحقيق الشمول المالي.
- (2) توفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة لتبني نظم الهوية الرقمية وقاعدة أعراف عميلك بما في ذلك التشريعات والسياسات المتعلقة بحماية وخصوصية بيانات الأشخاص، والضوابط التي تحكم الاستخدام الإلزامي للبيانات وتلك التي تحكم التوقيع الرقمي.
- (3) إتباع منهج مبسط ومرن أثناء جمع البيانات وعملية التسجيل.
- (4) ضرورة إشراك القطاع الخاص والاستفادة منه، ليس فقط في تقديم التقنية الرقمية (المعدات والبرامج)، بل أيضاً أثناء عملية تسجيل الهوية، أو كشركاء في التمويل.
- (5) إنشاء نظام "قائم علي المخاطر" لمكافحة غسل الأموال، وتنفيذ نظام المواجهة مع مراعاة أهداف السلامة المالية والاستقرار المالي.
- (6) إنشاء آلية تُمكن الفرد من تحديث المعلومات دورياً للحفاظ علي معلومات دقيقة وكامله عنه.

³⁵ كاي فاجنر وإيلي ستفينز (2019)، "الشمول المالي يبدأ بالهوية للجميع، الهويات الرقمية وتعميم الخدمات المالية".

³⁶ Arab Monetary Fund (2019), "Arab Regional Fintech Working Group – Digital Identity and eKYC Guidelines in Arab Countries".

- (7) بالنسبة للدول العربية التي تتمتع بتغطيه واسعة للهوية الرقمية، عليها التركيز على إنشاء منصات رقمية داعمة لنظم الهوية، بما في ذلك قاعدة "أعرف عميلك".
- (8) التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية والهيئات التنظيمية للتوجيه بشأن تنفيذ نموذج قوي للهوية الرقمية.
- (9) ضمان توفر قاعدة بيانات شاملة ودقيقة يمكن استخدامها لأغراض أعراف عميلك.
- (10) تعزيز استخدام التوقيع الإلكتروني على الهوية الرقمية لتسهيل التعرف على العملاء.
- (11) تحديد آليات للاحتفاظ بالسجلات والتحقق المستمر من دقة البيانات المحفوظة في قاعده بيانات أعراف عميلك.
- (12) تسهيل عملية مشاركة البيانات المحفوظة في قاعده بيانات الهوية الرقمية بشرط موافقه مالك البيانات بغرض التحقق والمصادقة.
- (13) الاستفادة من النظم التقنية المتقدمة لحماية خصوصية المستخدم، وتزويد الأفراد بالحق في الوصول إلى بياناتهم والرقابة على كيفية مشاركة بياناتهم.
- (14) تنفيذ نموذج حوكمة قوي لمعالجه المخاوف أو الاستفسارات المتعلقة بنظم الهوية الرقمية أو وظيفة "أعرف عميلك".

سابعاً: الإنعكاسات على صعيد السياسات

لكل فرد الحق في اثبات هويته التي تعتبر مطلباً أساسياً للاستفادة من الخدمات التي توفرها الحكومات لمواطنيها بما يشمل خدمات الرعاية الصحية والتعليمية، وحق التصويت في الانتخابات، بالإضافة إلى الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية المختلفة. تشمل المجموعات المتأثره في الغالب، اللاجئين النازحين بسبب الحرب والمنازعات الإقليمية، وضحايا المجاعات، وظروف عدم الاستقرار السياسي، والتنافس علي الموارد، وتغير المناخ. من هنا تنبع الحاجة إلى تمكين الأشخاص الذين يعانون من الإقصاء من الحصول علي الهوية الرقمية. تشير الإحصاءات إلى أن هناك حوالي 2.5 تريليون شخص لا يملكون حسابات مصرفية وأن 68 في المائة منهم، يُعزى عدم إمتلاكهم لحسابات مصرفية إلى عدم وجود هوية لإثبات شخصيتهم. بالتالي يعتبر وجود هوية رقمية تُمثل الشخص من الأسباب الجوهرية التي تساعد على تعزيز الشمول المالي في العالم.

بعض الدول العربية حققت تقدماً في تبني أنظمة متكاملة للهوية الرقمية مثل **الإمارات**، في حين أن البعض الآخر يحرص على الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية، ويسعى إلى البدء في تنفيذ مشروع الهوية

الرقمية بحلول العام 2020، مثل المغرب وتونس وغيرها. فيما يلي بعض التوصيات على صعيد السياسات من أجل رقمنة أنظمة الهوية:

- توفير الأطر التشريعية والتنظيمية اللازمة بما يضمن حماية حقوق حاملي الهوية الرقمية والجهات المصدرة لها بالإضافة إلى الجهات المتعامل معها.
- توفير البنية التحتية بما يشمل الأجهزة والمعدات والبرامج الرقمية المستخدمة.
- التنسيق والترتيب بين الجهات ذات الصلة، بما يضمن تغطية كل الجوانب المرتبطة بالهوية الرقمية.
- الاستفادة من التجارب الدولية والعربية الناجحة، مثل تجربة الهند، وإستونيا، والإمارات.

قائمة المراجع والمصادر:

المراجع باللغة العربية

1. الإتحاد الدولي للاتصالات (2019)، الشمول المالي الرقمي.
2. البنك الدولي (2018)، صندوق دعم التحول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المملكة الأردنية الهاشمية.
3. الإمارات العربية المتحدة، (2013) الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية. "الهوية الرقمية والتحول في الاقتصادات الخليجية".
4. الملف الوطني الموحد، النفاذ الوطني الموحد (2019).
5. الهيئة العامة للمعلومات المدنية، الكويت (2019).
6. بوابة الحكومة المصرية (2019).
7. هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، رحلة حكومة البحرين الرقمية (2019).
8. كاي فاجنر و إيلي ستفينز (2019)، الشمول المالي يبدأ بالهوية للجميع، الهويات الرقمية وتعميم الخدمات المالية.
9. مختار ديوب (2019)، أنظمة تحديد الهوية الرقمية الشاملة.

المراجع باللغة الإنجليزية

1. Arab Monetary Fund (2019), Arab Regional Fintech Working Group – Digital Identity and eKYC Guidelines in Arab Countries
2. Claiming Human Rights, Guide to International Procedures Available in Cases of Human Rights Violations in Africa, Article (6).
3. E-Estonia .
4. Government of India (2019), Unique Identification Authority of India.
5. GSMA (2016) Digital Identity looks at Tigo's support of the new mobile birth registration system.
6. GSMA (2016) Digital Identity looks at Tigo's support of the new mobile birth registration system.
7. GSMA (2016), Regulatory and Policy Trend, impacting Digital Identity and the role of mobile Considerations for emerging markets.
8. GSMA (2016), Regulatory and policy trends impacting Digital Identity and the role of mobile.
9. GSMA (2019), Mobile for Development.
10. IIF paper – Global Index Database.
11. ID4D-Findex Survey Data, 2018.
12. ID2020 alliance.

13. International Telecommunication Unit (ITU), (2019).
14. Institute of International Finance IIF (2019), Digital Identity: Key Concepts.
15. McKinsey Global Institute (2019), Digital Identification: A key to inclusive growth.
16. McKinsey Global Institute (2019), Digital Identification: A key to inclusive growth.
17. World Bank (2018), The Little Data Book on Financial Inclusion.
18. World Bank Group (2018), Brief on Digital Identity.
19. World Bank Group, and Global Partnership for Financial Inclusion (2018), Briefing on Digital Identity.
20. World Economic Forum (2019).
21. World Economic Forum and European Economic Commission (2016).
22. World Bank Group (2018), Briefing on Digital Identity.
23. World Bank (2019), Identification for Development ID4D.
24. World Bank (2019), Identification for Development ID4D.
25. UAE (2019), Federal Authority for Identity and Citizenship.
26. United nations office for partnership (2019), sustainable development goals.
27. UAE's e-government (2019).
28. United Nations for Partnership, Sustainable Development Goals.